رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ٨ / ٣ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ١٠ / ٧ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢ / ٢٠٢٤

موقف لبنان من قضية أوسلو ١٩٩٣م

Lebanon's Attitude from the Oslo Accords 1993.

م.م. مها علي حميد

Assistant Lecturer: Maha Ali Hameed

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

University of Baghdad / College of Political science.

Maha.Ali@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تضمن البحث تقديم صورة مختصرة عن المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط والمفاوضات المعقدة المرتبطة بالتعقيدات التاريخية، حيث كانت إحدى اللحظات المحورية التي تردد صداها في جميع أنحاء المنطقة هي توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣. تضمن المبحثان الأول والثاني لمحة عامة عن الاتفاقية بالإضافة إلى الخلفية التاريخية والسياسية وجغرافية لبنان ولجوء الفلسطينيين إليه. أما المبحث الثالث فقد تناول الموقف اللبناني من قضية أوسلو ١٩٩٣ بشيء من التفصيل، وتم تحليل النقاط الأساسية التي ارتكز عليها هذا الموقف. كما تضمنت الخاتمة رأي الباحث في الموضوع والنتائج التي توصل إليها.

الكلمات المفتاحية : " لبنان "، " المواقف "، " اتفاقات اوسلو "

Abstract

The research included presenting a brief picture of the geopolitical landscape in the Middle East and the complex negotiations associated with historical complexities, as one of the pivotal moments that resonated throughout the region was the signing of the Oslo Accords in 1993. The first and second sections also included an overview of the agreement in addition to the background. Historical and political, and the geography of Lebanon and the Palestinians' asylum there. The third section dealt with the Lebanese position on the 1993 Oslo issue in some detail and analyzed the basic points on which this position was based. The conclusion also included the researcher's opinion on the topic and the results he reached.

Keywords: "Lebanon", "Positions", "Oslo Accords"

المقدمة:

اتسم المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط بالمفاوضات المعقدة والتعقيدات التاريخية، وكانت إحدى اللحظات المحورية التي تردد صداها في جميع أنحاء المنطقة هي التوقيع على اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣. وفي خضم محادثات السلام الحماسية بين إسرائيل وفلسطين، برز موقف لبنان. كعامل حاسم في عملية السلام الأوسع. تتعمق هذه الورقة البحثية في الموقف الدقيق الذي اعتمده لبنان خلال مفاوضات أوسلو عام ١٩٩٣، وتستكشف الأبعاد المتعددة الأوجه لاعتباراته الدبلوماسية والسياسية والاستراتيجية. على خلفية تاريخ لبنان المضطرب، تسعى هذه الورقة إلى كشف العوامل التي شكلت موقف البلاد، ودراسة تأثير الديناميكيات الإقليمية، والسياسة الداخلية، والسعي الشامل لتحقيق الاستقرار. من خلال التحليل الدقيق ، تهدف هذه الدراسة إلى توفير فهم شامل للموقف اللبناني من اتفاقيات أوسلو وآثارها الأوسع على عملية السلام في الشرق الأوسط. ومن خلال

تسليط الضوء على دوافع لبنان وتحدياته ونتائجه، يساهم هذا البحث في فهم أعمق للتعقيدات التي تحدد سعي المنطقة المستمر لتحقيق سلام دائم وعادل.

أهداف البحث: الهدف الأساسي من هذا البحث هو إجراء فحص شامل لموقف لبنان خلال اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣، وتسليط الضوء على العوامل المعقدة التي أثرت على موقف البلاد.

أولاً: يهدف البحث إلى تحليل السياق التاريخي والمشهد الدبلوماسي المحيط بمشاركة لبنان في المفاوضات، مما يوفر فهماً دقيقاً للتحديات والفرص التي شكلت قراراته.

ثانياً: يسعى البحث إلى توضيح الديناميكيات السياسية الداخلية داخل لبنان خلال هذه الفترة، واستكشاف كيفية تأثيرها على خيارات السياسة الخارجية للبلاد.

ثالثاً: يسعى البحث إلى تقييم تأثير العوامل الجيوسياسية الإقليمية على موقف لبنان، مع الاعتراف بالترابط بين دول الشرق الأوسط في عملية السلام الأوسع.

اهمية البحث: يحمل هذا البحث أهمية قصوى لعدة أسباب.

أولاً: يساهم في فهم أعمق لعملية السلام في الشرق الأوسط من خلال كشف تعقيدات موقف لبنان خلال اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣. ومن خلال دراسة الأبعاد التاريخية والسياسية والاستراتيجية، تعزز الدراسة فهمنا للديناميكيات الأوسع التي تلعبها المنطقة.

ثانيا: ان لهذا البحث لها آثار على صناع السياسات والدبلوماسيين المشاركين في جهود السلام المعاصرة في الشرق الأوسط. حيث إن التعمق في قرارات لبنان السابقة يمكن أن يقدم دروساً قيمة للمفاوضات الحالية والمستقبلية، مما يعزز اتباع نهج أكثر استنارة واستراتيجية.

مشكلة البحث: إن الاهتمام الأكاديمي بالموقف الدقيق الذي تبنته لبنان تجاه قضية اوسلو لا يزال ضئيلاً بشكل ملحوظ. يتناول هذا البحث جوانب هامة في الأدبيات الموجودة، حيث أن القليل من الدراسات قد درست بدقة موقف لبنان خلال هذه الفترة المحورية من تاريخ الشرق الأوسط. إن غياب التحليل الشامل يعيق الفهم الشامل للعوامل المؤثرة على عملية صنع القرار في لبنان وتداعياتها الإقليمية. بالاضافة الى ذلك، فإن التعقيدات المحيطة بلبنان في مفاوضات أوسلو تتطلب استكشافاً دقيقاً للتعقيدات التاريخية والسياسية والاستراتيجية التي شكلت موقفه. إن ندرة التحقيقات المتعمقة في دور لبنان لا يحد من فهمنا لقرارات السياسة الخارجية للبلاد فحسب، بل يعيق أيضاً إجراء تقييم شامل للتأثير الأوسع لاتفاقيات أوسلو في الشرق الأوسط. ومن خلال إجراء هذا البحث، نهدف إلى ملء هذا الفراغ والمساهمة برؤى قيمة يمكن أن تطلع العلماء وصانعي السياسات على موقف لبنان في سياق اتفاقيات أوسلو لعام ١٩٩٣.

وقد تم تقسيم هذا البحث الى ثلاث مباحث وكما يأتي:

المبحث الأول: نظرة عامة عن اتفاقية اوسلو ١٩٩٣.
المبحث الثاني: نظرة عامة على الخلفية التاريخية والسياسية، وجغرافيا لبنان ولجوء الفلسطينيين اليها.
المبحث الثالث: الموقف اللبناني من قضية أوسلو ١٩٩٣.

المبحث الأول: نظرة عامة عن اتفاقية اوسلو ١٩٩٣

كان هناك عدد من الدوافع المختلفة والمتناقضة إلى حد ما وراء بحث القيادات الإسرائيلية والفلسطينية في عام ١٩٩٣ عن قناة خلفية سرية للتفاوض على حل مقبول للصراع الذي دام عقداً من الزمن. لعبت عواقب الانتفاضة الأولى دورًا حاسمًا. وبسبب هذه الدوافع المتناقضة والانقسامات الناشئة داخل النظام السياسي الفلسطيني (داخل فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية وبين فتح وحماس)، لم تمنح اتفاقيات أوسلو الفلسطينيين ما توقعوه، أي دولة ذات سيادة ومستقلة. بل ساهمت في استمرار الاحتلال تحت غطاء جديد[١].

حددت اتفاقيات أوسلو، الموقعة بين دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، عملية مدتها خمس سنوات للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين بشأن العلاقات والترتيبات المستقبلية. ولم يُقال شيء عن النتيجة النهائية وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. ولم يتم الحديث أيضاً عن وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، أو حق العودة للاجئين، أو دولة القدس المستقبلية. واعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود، في حين اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل رسمي للفلسطينيين. وهذا الاعتراف غير المتكافئ ينبئ بالكثير عن اختلاف قوة الطرفين وقدرتهما على التأثير في أي حوار مستقبلي[٢].

وقد عملت القيادة الفلسطينية على إقامة حوار مع إسرائيل لسنوات عديدة. عندما سأل الدبلوماسيون النرويجيون ياسر عرفات عن وجهة نظره بشأن مطالبة الولايات المتحدة بأن تكون النرويج المورد الجديد لإسرائيل بالنفط بعد الثورة في إيران، والتي كانت حتى ذلك الحين المورد الإسرائيلي الرئيسي، لم يبد عرفات أي اعتراض، بشرط واحد: في وقت مناسب. ويجب على النرويج أن تساعد منظمة التحرير الفلسطينية في إنشاء قناة خلفية سرية مع الإسرائيليين .

وفي حرب الخليج الأولى (١٩٩٠)، دعم عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية الرئيس العراقي صدام حسين. ونتيجة لذلك، أوقفت عدد من الدول العربية تحويلاتها المالية إلى المنظمة، في حين تم طرد الفلسطينيين من عدد من الدول، مما أدى إلى انخفاض التحويلات المالية من هذه الدول إلى الأراضي المحتلة بشكل كبير. شعرت منظمة التحرير الفلسطينية والسكان الفلسطينيون بالخطورة وما يترتب على ذلك من عزلة مفروضة عليهم[٣].

عملت القيادة الفلسطينية في المنفى على إيجاد قناة تفاوض سرية مع إسرائيل. حيث يمكن أن يكون هذا خيارًا من شأنه كسر العزلة وتأمين الاقتصاد والسماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالعودة إلى مقعد القيادة فيما يتعلق بالنضال من أجل التحرير. أما بالنسبة لإسرائيل، فقد أصبح من الضروري أن تكسر عزلتها وتبرز على المستوى الدولي وشريك تجاري مقبول .

كان من المقرر أن تصبح قناة أوسلو السرية المخرج من الوضع غير المرغوب فيه لقيادتي فلسطين واسرائيل. لقد أصبحت اتفاقيات أوسلو أداة إسرائيل لمواصلة احتلالها، ولكن بوجه فلسطيني. بل إنها جعلت المجتمع الدولي يدفع ثمن احتلاله من خلال دعمه للفلسطينيين والسلطة الفلسطينية التي كان من المقرر إنشاؤها. ومع اتفاقات أوسلو، عادت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأراضي المحتلة مع "السيطرة" على غزة وأريحا بموجب اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني . وتم تهميش قيادة الانتفاضة الأولى. ولم يتم التوصل إلى اتفاق لإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ضمن حدود عام ١٩٦٧، والتي تم قبولها على أنها "حدود" الأراضي المحتلة من قبل معظم الدول، باستثناء إسرائيل [٤].

ولم يتم التوصل إلى اتفاق لوقف بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي المحتلة. ولم تكن هناك ضمانات بشأن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، الذين كان عددهم في ذلك الوقت أكثر من خمسة ملايين لاجئ، وكانوا يعيشون في ظروف بائسة للغاية في بعض الأحيان في مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة. ولم يتم التوصل إلى اتفاق حول كيفية تقسيم حقوق المياه، مما يعني ضمناً أن إسرائيل ستستمر في الاعتماد على موارد المياه الجوفية الرئيسية تحت الضفة الغربية [٥].

وعن الاتفاقيات، قال أستاذ اللغويات الفلسطيني الأمريكي إدوارد سعيد في عام ١٩٩٣: "إن منظمة التحرير الفلسطينية قد تحولت من حركة تحرير وطنية إلى بلدية صغيرة" و"إنها (أي الاتفاقيات) تعد بمثابة اضمحلال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

ومع التوقيع على اتفاقيات أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية التي حكمت غزة وأريحا بإذن إسرائيلي وتحت السيطرة الإسرائيلية، بدأت كل من إسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية صراعاً غير متكافئ من خلال المفاوضات لتحديد الآفاق المستقبلية للمنطقتين .

بالنسبة لإسرائيل، أصبح من الواضح أكثر فأكثر أن الدفاع عن الدولة اليهودية مع السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن لعب دورًا حاسمًا في تفكيرها، بما يتماشى مع السياسات الموضحة في عام ١٩٤٨ . ومن هذا المنطلق، ستلعب السلطة الفلسطينية دورًا نشطًا في تعزيز أمن السكان الإسرائيليين – المستوطنين وسكان إسرائيل على حد سواء [٦].

كافحت السلطة الفلسطينية لتثبت لمواطنيها أن القرارات التي اتخذتها في أوسلو ستفيد الدولة الفلسطينية ذات السيادة في المستقبل. فقد كافحت للدفاع عن نفسها ضد الاتهامات بأنها على استعداد للتخلي عن الاهتمامات الفلسطينية الرئيسية، مثل حق العودة للاجئين، والقدس عاصمة مستقبلية للدولة الفلسطينية [٧].

المبحث الثاني: نظرة عامة على الخلفية التاريخية والسياسية، وجغرافيا لبنان ولجوء الفلسطينيين اليها

المطلب الاول: نظرة عامة على الخلفية التاريخية والسياسية وجغرافيا لبنان:

منذ حوالي القرن والنصف وقعت المناطق الجغرافية – التي جمعت عام ١٩٢٠ ضمن حدود كيان سياسي جديد سمي (لبنان) على خطوط اضطرابات إقليمية تفسّر إلى درجة كبيرة عدم الاستقرار في هذا البلد. فتفتت الإمبراطورية العثمانية أدّى إلى نشوء دول جديدة فرضتها الدول الاستعمارية على أنقاض تلك الإمبراطورية، وإلى إقامة دولة إسرائيل وما تلى ذلك من صراع عربي–إسرائيلي، ومؤخراً إلى التدخلات العسكرية الأميركية في الخليج. وقد أدى كل ذلك إلى تأثيرات عميقة في هذا البلد، الصغير جغرافياً، الذي شكل ساحة للصراعات الخارجية، وصندوق رنين بسبب تصدعاته الداخلية الذاتية وبسبب المنافسات والصراعات الإقليمية. لقد شكّلت العملية السياسية الانتقالية الجارية حالياً، بمعنى ما، نوعاً من استعادة لبنان لسيادته، ولكنها توضح أيضاً استمرار التوترات الداخلية التي تتمفصل حول القضايا السياسية الجغرافية الجارية في الشرق الأوسط [٨].

تتميّز عملية بناء الدولة الوطنية في لبنان « بسيادة للدولة » محدودة في الواقع، أو منتقصة، بسبب الحرب الأهلية والتدخلات الأجنبية المسلحة والدبلوماسية. وهي تتلقّى ردات الفعل على هذه الخضّات. إن وضع الخرائط الجغرافية كأداة لإدارة ولتطوير الأراضي الوطنية يؤشّر إلى ضعف الدولة اللبنانية، كما يظهره هنا السؤال حول عدم الدّقة في تحديد الحدود الدولية، وكذلك عدم الموثوقية في الإحصاءات المحلية. وربما تشكل إعادة إحياء البلديات ظرفاً لإدارة محلية أفضل للأراضي اللبنانية [٩].

تميّز لبنان عن سائر دول منطقة الشرق الأوسط بطبيعته الجبلية وثروته المائية الوفيرة، فجبال لبنان تمتد من الجنوب إلى الشمال الأكثر اتساعاً والأعلى ارتفاعاً. وتحدّه في الشمال فتحة حمص وسهل عكار اللذان يشكلان معبراً سهلاً إلى الداخل السوري. تعتبر هذه السلسلة الجبلية، المرتفعة والضخمة في الشمال والمتطاولة في الجنوب، عسيرة على العبور؛ وتشكل منطقة ضهر البيدر الممر الرئيسي الذي تعبره طريق بيروت–دمشق الدولية. أما في الجنوب، فيتكون جبل عامل من مجموعة من الهضاب المتفاوتة بارتفاعها. وتطل هذه الجبال في الغرب على البحر وعلى السهول الساحلية الضيقة. وأكثر هذه السهول اتساعاً هما سهل عكار في الشمال وسهل القاسمية في الجنوب. تطل السلسلة الجبلية في الشرق، على منخفض (سهل البقاع) الذي يشكل محور مرور بين الجنوب والشمال. وتشكل سلسلة جبال لبنان الشرقية حاجزاً جديداً في الشرق، يكون أقل ارتفاعاً في جزئه الأوسط. ويرتفع جبل الشيخ، أو جبل حرمون، في الجنوب الشرقي، ويقع في منطقة الجولان، الذي تحتلها إسرائيل، على الحدود بين لبنان وسوريا وفلسطين [١٠].

وتشكل جبال لبنان، الواقعة على الأطراف الغربية للبادية السورية، الخزان المائي للمنطقة. ففي الغرب، تغذي العديد من الأنهار الساحلية السفوح الغربية لجبال لبنان؛ ومنها نهر البارد ونهر أبو علي ونهر إبراهيم ونهر بيروت ونهر الأولي. ويجري نهر العاصي عبر سهل البقاع باتجاه سوريا وتركيا. ويعتبر الليطاني أطول الأنهار اللبنانية. وهو يروي البقاع قبل أن يلتف نحو البحر الأبيض المتوسط. أما نهر الحاصباني فهو ينبع من جبل الشيخ ويهبط باتجاه منطقة الجليل في الأراضي الفلسطينية المحتلة،ليصب في نهر الأردن [١١].

ابتداءً من القرن السادس عشر، أصبحت مناطق لبنان الحالية مقاطعات تابعة للإمبراطورية العثمانية، تحت صيغ إدارية متنوّعة. كانت هذه المناطق تعطى لمحصّلي الضرائب العاملين لصالح الباب العالي. وقد نجحت عائلتان كبيرتان على التتابع في فرض سيطرتهما المؤقتة على مناطق متنوعة الامتداد، وهما المعنيون في القرنين السابع عشر والثامن عشر ثمّ الشهابيون لغاية عام ١٨٤٢. ويعتبر بعض المؤرخين اللبنانيين أن هذه التكوينات المناطقية التي تركزت على جبل لبنان كانت بدايات تشكيل الكيان اللبناني .

لقد ساهمت التجارة مع أوروبا، ولاسيما من موانئ ساحل البحر الأبيض المتوسط أو بوابات المشرق، بالإضافة إلى نشاط المبشرين، في تمييز المسيحيين الذين استفادوا بشكل غير مباشر من نظام الامتيازات التي تحمي الجالية الأوروبية في لبنان. كما أخذ النشاط التبشيري، ليس الكاثوليكي فحسب بل أيضا البروتستانتي (وخاصة الأمريكي)، يزداد اتساعاً ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر، عندما أصبح الحضور الاقتصادي الأوروبي أكثر ضغطاً، مع نمو تجارة الحرير ومشاركة رؤوس الأموال الأوروبية في مشاريع التخطيط والتنمية التي أطلقها العثمانيون. واستطاعت بيروت، ابتداءً من عام ١٨٣٠، أن تفرض نفسها على حساب مدينتي صيدا وطرابلس، وذلك بفضل علاقاتها التجارية مع الجبل وتطوير مينائها [١٢].

لقد عمّ الاضطراب المنطقة ابتداءً من عام ١٨٣٠. حيث احتلها المصريون بين عامي ١٨٣٢ و١٨٤٠. وبلغت سلسلة الاضطرابات الطائفية ذروتها في عام ١٨٦٠ عندما وقعت اشتباكات بين المسيحيين والدروز في جبل لبنان، وبين المسيحيين والمسلمين في دمشق . فأسس العثمانيون والقوى الأوروبية مؤسسات إدارية جغرافية جديدة تفسح مجالاً واسعاً لممثلي الطوائف الدينية. وأصبح نظام المتصرفية رسمياً في جبل لبنان اعتباراً من عام ١٨٦١. وقد شكل وحدة إداريةً مستقلة عن ولاية بيروت. أما هذه الأخيرة فلم تكن سوى ولاية متقطعة تضم صيدا في الجنوب وطرابلس في الشمال. أما جنوب لبنان الحالي، أو جبل عامل، فقد كان يتبع لولاية حيفا، ويندرج ضمن نفوذ هذه المدينة. في حين كانت منطقة البقاع تتبع ولاية دمشق [١٣].

قسّمت فرنسا ما تبقى من الأراضي السورية إلى عدّة دويلات ذات استقلال ذاتي؛ وقد كان تقسيماً مبنياً على أسس طائفية : دولة العلويين وعاصمتها اللاذقية، دولة حلب، دولة دمشق، وأخيراً دولة الدروز ومركزها السويداء. وفي عام ١٩٢٤، توحّدت دمشق وحلب. وفي عام ١٩٣٩ تنازلت فرنسا لتركيا عن لواء اسكندرون. وبعد تأسيس المؤسسات السياسية الخاصة في كل من سوريا ولبنان انتقلت سلطات الانتداب إليها تدريجياً، وذلك بين عامي ١٩٤٣ و١٩٤٦، تاريخ جلاء القوات الفرنسية. ويتوافق عام ١٩٤٣، تاريخ استقلال لبنان، مع وضع

الميثاق الوطني اللبناني الذي ينظّم توزيع السلطة بين الزعماء السياسيين المسيحيين والمسلمين، واتفق على أن يكون رئيس الجمهورية مارونياً، ورئيس الحكومة سنياً ورئيس البرلمان شيعياً، كما تمّ توزيع المناصب الوزارية والمقاعد البرلمانية وفقاً للمنطق نفسه .

ويمثل إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، الذي رفضته الدول العربية وفرضته الحرب،التحول الكبير لجغرافية المنطقة السياسية. ووقع العديد من الصراعات بين إسرائيل والدول المجاورة لها: في الأعوام ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢. وتصاعدت المواجهة بين إسرائيل والقوى الفلسطينية في لبنان بدءاً من أواخر سنوات الستينات، وشكل ذلك أحد العوامل لاندلاع الحرب الأهلية في لبنان واستمرارها لفترة طويلة .

يعتمد التقسيم الجديد للمنطقة إلى دول، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، على مبدأ ويلسون الذي يؤكد على حق تقرير المصير القومي. لكن الواقع، من الناحية الميدانية، يبيّن أن كل الانتماءات الدينية أو العرقية لم تكن تملك أقاليم متجانسة، ولا كانت تمثّل لوحدها انتماء الفئات الاجتماعية أو الأفراد. بالإضافة إلى ذلك، لم تستفد كل الجماعات الدينية والعرقية الرئيسية من إنشاء الدول الجديدة : فالأرمن والأكراد كانوا أكثر المنسيين في معاهدات السنوات ١٩٢٠. ومن الجانب العملي، ترجم تطبيق المبدأ القومي بمجازر الإبادة الجماعية للأرمن، وهجرة السكان التي شملت أيضاً أقليات أخرى كالأكراد والأقليات المسيحية كالآشوريين، الذين قمعوا بعنف في العراق في ثلاثينات القرن الماضي [١٤].

وقد استقبل هؤلاء المهاجرون بطرق مختلفة. ففي لبنان، حصل اللاجئون الذين كانوا مقيمين على الأراضي اللبنانية في عام ١٩٢٤ على الجنسية اللبنانية، مما دعم التفوق العددي للمسيحيين. لكن حركة السكان لا تتوقف عند ذلك التاريخ، فقسم من المهاجرين اختار طريق الهجرة نحو أوروبا وأمريكا الشمالية. كما تتابعت حركة السكان بين سورية ولبنان مولّدة تجمعات هامة من اللاجئين، في ظل غياب قانون، وحتى فترة قريبة، ينظّم استقبالهم عند وصولهم إلى لبنان. وفي عام ١٩٩٤ صدر مرسوم للتجنيس في محاولة لتقديم حل لمعظم حالات الهجرة [١٥].

وقد أدّى إنشاء إسرائيل، والحرب العربية الإسرائيلية الأولى في عامي ١٩٤٨-١٩٤٩، إلى هجرة الفلسطينيين إلى الدول العربية المجاورة. حيث أحصي ١٢٩,٠٠٠ مهاجر في لبنان عام ١٩٥٠، جاء معظمهم من المناطق الشمالية في فلسطين. وقد اندمج المسيحيون، ولا سيما القادمين من المدن بسرعة،وحصل قسم كبير منهم على الجنسية اللبنانية. أما الريفيون فقد كانوا بغالبيتهم من السنة. وقد سكنوا تدريجياً في مخيمات خاصة بهم، وعاشوا في ظروف مأساوية [١٦].

ثمّ جاءت موجة ثانية من اللاجئين الفلسطينيين في عام ١٩٦٧، توجّهت بشكل أساسي نحو الأردن. لكن لبنان نال حصة منها بشكل غير مباشر، وذلك بعد القمع الذي تعرّض له الفلسطينيون في أيلول الأسود، عام ١٩٧٠، والذي أدى إلى إعادة تهجير عدد من المقاتلين الفلسطينيين مع عائلاتهم إلى مخيمات لبنان. وقد

عرفت عملية استيعاب الفلسطينيين سياسات متناقضة جداً في الدول العربية؛ فحتى عام ١٩٧٧ لم تعترف أية منها بإسرائيل، وكانت كلها تدافع عن حق العودة. وقد أصبح الفلسطينيون مواطنين أردنيين، في حين أن المصريين منحوهم وضعاً قانونياً خاصاً، يمنعهم من السفر بحرية من غزة؛ وقد اندمجوا تماماً في سوريا حيث باتوا يستفيدون من كافة الحقوق الاجتماعية، ما عدا حق المواطنة والجنسية؛ أما في لبنان فهم محرومون من هذه الحقوق بما فيها حق دخول سوق العمل [١٧].

وبدءاً من سنوات الـ ١٩٦٠ أصبح الفلسطينيون في قلب الصراعات السياسية الداخلية في هذا البلد،وفي ذلك الوقت عرف المجتمع اللبناني انقساماً جذرياً بين أحزاب لبنانية يمينية وأحزاب تقدمية تناصر الفلسطينيين. وبينما نجد أن الأولى كانت مسيحية بشكل أساسي، كانت الثانية تجمع ممثلين عن كافة الطوائف اللبنانية. وكانت المسألة تتعلق بمساندة المقاومة الفلسطينية التي أصبحت دولة داخل الدولة، لاسيما بعد اتفاق القاهرة في عام ١٩٦٩ الذي منح حرية نسبية لعمل الحركة الفلسطينية. ولا يمكن اختصار أسباب الحرب الأهلية اللبنانية بالمسألة الفلسطينية، فقد كانت للتوترات الاجتماعية والطائفية في لبنان تفاعلاتها أيضا [١٨].

لم يعرف لبنان منذ الاستقلال سوى فترات قصيرة لم تتعرّض فيها السيادة اللبنانية وأعمال الدولة للعرقلة. فلقد كانت الدولة اللبنانية في الداخل عرضة لاحتجاجات بعض المجموعات، لاسيما أثناء الحرب الأهلية؛ وملغمة بالتدخلات الخارجية. وتترجم الصعوبات والتوترات التي واجهت عملية البناء الوطني من خلال أنماط تملك الدولة للأرض. فالطريقة التي وضعت بها الدولة الخرائط لأراضيها ومراحل هذه العملية – إن كان بالنسبة للمسح العقاري أو للتقسيم الإداري – تعبّر عن هذه الصعوبات وتوضّحها .

كما هو الحال في مناطق أخرى وقعت تحت الهيمنة الغربية، قامت إدارة الانتداب الفرنسية بإصلاح النظام العقاري في السنوات ١٩٢٠. كانت الدائرة العقارية هي الوحدة الأساسية للتنظيم العقاري، والتي تم تثبيت حدودها من خلال السجل العقاري، بدءاً من عام ١٩٢٦. لكن هذا العمل لم يكتمل أبداً، وهو لم يتقدم عملياً منذ الاستقلال. فبعض التجمعات السكانية لم يوضع لها حدود أبداً. وفي البعض الآخر لم يصدق القاضي العقاري على عملية مسح الأراضي، أو أنها لم تسجل رسمياً في السجل العقاري. وتشير الخارطة بشكل تصاعدي إلى سلسلة من القطاعات المتنازع عليها، والتي لم تحدد القرية أو البلدة لتي تتبع لها [١٩].

المطلب الثاني: لجوء الفلسطينيين إلى لبنان:

إثر النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني سنة ١٩٤٨، لجأ العديد من سكان المدن والقرى والأرياف الفلسطينية إلى دول الجوار؛ الأردن وسورية، والعراق، ومصر، والضفة الغربية، وقطاع غزة، ولبنان، وتراوح عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا إلى المغادرة إلى لبنان بعد نكبة فلسطين ما بين ١٠٠ ألف إلى ١٣٠ ألف لاجئ فلسطيني قدم معظمهم قبل إعلان دولة إسرائيل. ويشير سلمان أبو ستة في كتابه "حق العودة مقدّس وقانوني

وممكن" إلى أن "القوات اليهودية طردت أكثر من نصف اللاجئين وهم تحت حماية بريطانيا، وقبل إعلان دولة إسرائيل، وقبل دخول القوات العربية فلسطين [٢٠] .

المبحث الثالث: الموقف اللبناني من قضية أوسلو ١٩٩٣:

لم يكن لبنان من الدول الموقعة على اتفاقيات اوسلو. حيث كانت عبارة عن سلسلة من الاتفاقيات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تهدف إلى معالجة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر. رغم أن لبنان لم يكن طرفاً مباشراً فيها، إلا أن هناك عدة أسباب لعدم مشاركته بشكل مباشر في العملية أو التوقيع على الاتفاقيات والتي شكلت موقفه الرافض لهذه الاتفاقيات:

أولا: الديناميكيات الإقليمية:

يشكل لبنان جزءاً من سياق إقليمي معقد، وغالباً ما تتأثر قراراته السياسية بديناميكيات الشرق الأوسط الأوسع. في وقت اتفاقات أوسلو، كانت هناك مخاوف وخلافات بين الدول العربية بشأن العملية، حيث تأثر موقف لبنان بهذه الاعتبارات الإقليمية وكما يلي :

١. إرث الحرب الأهلية اللبنانية: تركت الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠)، حيث ان البلاد منقسمة على أسس طائفية. مما ادى الى تأثير النسيج السياسي والاجتماعي في لبنان على موقفه من القضايا الإقليمية[٢١].
٢. الاحتلال الإسرائيلي: لقد احتلت القوات الإسرائيلية لبنان منذ عام ١٩٨٢، وخاصة في جنوب لبنان. أدى الاحتلال إلى توترات بين لبنان وإسرائيل، مما شكل موقف لبنان من أي اتفاقيات سلام إقليمية.
٣. تأثير منظمة التحرير الفلسطينية: كان لمنظمة التحرير الفلسطينية وجود كبير في لبنان أثناء الحرب الأهلية وبعدها. أثرت العلاقات اللبنانية الفلسطينية، فضلاً عن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاقيات أوسلو، على موقف لبنان.
٤. النفوذ السوري: لعبت سوريا دوراً حاسماً في السياسة اللبنانية، مع وجود عسكري وسياسي قوي في البلاد. وقد أثر الموقف السوري من اتفاقيات أوسلو على لبنان، نظراً للعلاقات الوثيقة بين البلدين.
٥. التضامن العربي: ان لبنان، باعتباره بلداً عربياً، يأخذ في الاعتبار السياق العربي الأوسع في اتخاذ قراراته. وكان لمواقف الدول العربية من اتفاقات أوسلو، خاصة تلك التي تربطها علاقات تاريخية بلبنان، أثر في موقف لبنان.
٦. السياسة الداخلية: أثرت الديناميكيات السياسية الداخلية في لبنان، بما في ذلك ترتيبات تقاسم السلطة بين الجماعات الطائفية المختلفة، على موقفه. حيث كان للفصائل السياسية داخل لبنان وجهات نظر متباينة بشأن اتفاقات أوسلو[٢٢].

ثانياً: قضية اللاجئين:

يوجد في لبنان عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، ولم توفر اتفاقيات أوسلو حلاً شاملاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين. حيث كانت الحكومة اللبنانية حذرة بشأن أي اتفاق قد لا يعالج بشكل مناسب حقوق ووضع اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها[٢٣].

ثالثاً: مخاوف تتعلق بالسيادة:

كثيراً ما كان لبنان حساساً بشأن الحفاظ على سيادته واستقلاله. وربما كان بعض المسؤولين اللبنانيين يشعرون بالقلق من أن المشاركة في عملية أوسلو يمكن أن تهدد سيادة لبنان أو تؤدي إلى تدخل خارجي في شؤونه الداخلية والتي تشمل[٢٤]:

١. الاحتلال والسيادة: كانت مخاوف لبنان المتعلقة بالسيادة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاحتلال الإسرائيلي لأراضيه، وخاصة في جنوب لبنان منذ عام ١٩٨٢.
٢. انتهاك السلامة الإقليمية: أثارت اتفاقيات أوسلو مخاوف في لبنان من انتهاكات محتملة لسلامة أراضيه.
٣. الاستبعاد من المفاوضات: شعر لبنان بالتهميش لأنه لم يشارك بشكل مباشر في مفاوضات أوسلو، التي ركزت بشكل رئيسي على إسرائيل والفلسطينيين.
٤. الخوف من الاتفاقيات الثنائية: ظهرت مخاوف بشأن إمكانية إبرام اتفاقيات ثنائية بين إسرائيل ولبنان قد لا تعالج بشكل كاف سيادة لبنان.
٥. إعادة توطين اللاجئين: أعرب لبنان عن قلقه من أن تؤثر عملية أوسلو على وضع وحقوق اللاجئين الفلسطينيين داخل حدوده، مما يؤثر على قراراته السيادية بشأن قضايا اللاجئين.
٦. النفوذ السوري: لعب النفوذ السوري على اعتبارات سيادة لبنان دوراً محورياً، نظراً للمصالح الاستراتيجية السورية في المنطقة.
٧. الاستقرار والتوازن الإقليمي: سعى لبنان إلى الحفاظ على توازن إقليمي دقيق، مع الأخذ في الاعتبار العواقب المحتملة لاتفاقيات أوسلو على الاستقرار في المنطقة.
٨. التضامن والسيادة العربية: قام لبنان بمواءمة موقفه مع الدول العربية الأخرى لحماية سيادته في السياق الإقليمي الأوسع.
٩. المشهد السياسي المحلي: لقد أثر المشهد السياسي المعقد في لبنان، الذي يضم مجموعات طائفية مختلفة، على كيفية التعامل مع المخاوف المتعلقة بالسيادة في سياق اتفاقيات أوسلو(٢٥).
١٠. الضغط الدولي: إن الموازنة بين المخاوف المتعلقة بالسيادة والضغوط الدولية من القوى الكبرى زادت من تعقيد عملية صنع القرار في لبنان.
١١. الآثار الأمنية: تشابكت المخاوف المتعلقة بالسيادة مع الاعتبارات الأمنية، حيث أن أي اتفاقات تؤثر على حدود لبنان تثير تهديدات أمنية محتملة.

١٢. الرأي العام والسيادة: لعبت المشاعر العامة، المدفوعة بالفخر الوطني والمظالم التاريخية، دوراً في تشكيل موقف لبنان من قضايا السيادة المتعلقة باتفاقات أوسلو.

١٣. الآثار القانونية: تم حساب الجوانب القانونية للسيادة، مثل الالتزام بالقانون الدولي، بعناية في نهج لبنان تجاه قضية أوسلو.

١٤. عدم الثقة في العملية: تفاقمت مخاوف لبنان بسبب انعدام الثقة العام في عملية أوسلو والشكوك حول فعاليتها.

١٥. الأهمية الاستراتيجية لجنوب لبنان: إن الأهمية الاستراتيجية لجنوب لبنان زادت من حساسية لبنان تجاه أي تطورات قد تعرض سيطرته على المنطقة للخطر.

١٦. اعتبارات حقوق الإنسان: امتدت المخاوف المتعلقة بالسيادة إلى حقوق الإنسان، حيث حذر لبنان من أي اتفاقيات قد تنتهك حقوق مواطنيه.

١٧. السياق التاريخي: أثرت تجارب لبنان التاريخية، بما في ذلك الصراعات والاحتلالات الماضية، على نهجه الحذر تجاه قضية أوسلو(٢٦).

١٨. الاعتماد على الدعم الدولي: بينما كان لبنان يحافظ على سيادته، سعى أيضاً إلى الحصول على الدعم الدولي لمعالجة مخاوفه وتعزيز موقفه في المفاوضات.

١٩. الاعتبارات الاقتصادية: تشابكت العوامل الاقتصادية، مثل السيطرة على الموارد الطبيعية، مع المخاوف المتعلقة بالسيادة في تقييم لبنان لاتفاقات أوسلو.

٢٠. المناورة الدبلوماسية: انخرط لبنان في مناورات دبلوماسية لتأكيد سيادته أثناء مشاركته في المناقشات الإقليمية المحيطة باتفاقات أوسلو.

٢١. عدم الاعتراف بإسرائيل: إن رفض لبنان الاعتراف رسمياً بإسرائيل كان متأصلاً في مخاوف تتعلق بالسيادة وساهم في موقفه الرافض لقضية أوسلو.

٢٢. الضمانات الأمنية: كان السعي للحصول على ضمانات أمنية ذات مصداقية عنصراً مهما في النهج الذي اتبعه لبنان في التعامل مع اتفاقيات أوسلو، حيث كان يرتبط مباشرة بالسيادة.

٢٣. الاستقلال الاستراتيجي: يهدف لبنان إلى الحفاظ على استقلاله الاستراتيجي في صنع القرار، وخاصة فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن.

٢٤. تقييم التأثير على المدى الطويل: كان التأثير طويل المدى على سيادة لبنان عاملاً حاسماً في تقييمه لاتفاقات أوسلو.

٢٥. المصالح الوطنية: تم تشكيل موقف لبنان الرافض لقضية أوسلو عام ١٩٩٣ من خلال التوازن الدقيق الذي أعطى الأولوية لمصالحه الوطنية وسيادته في المشهد الإقليمي المعقد[٢٧].

رابعاً: الصراع المستمر مع إسرائيل:

شهد لبنان صراعاً مع إسرائيل، بما في ذلك الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وظل الوضع متوتراً، وكانت هناك قضايا لم يتم حلها، مثل وضع مزارع شبعا ومرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل، والتي كانت لم يتم تناولها في اتفاقيات أوسلو.

خامساً: الانقسامات السياسية الداخلية:

يتمتع لبنان بنظام سياسي طائفي معقد، ويمكن أن تتأثر عملية صنع القرار بالديناميكيات السياسية الداخلية. ربما كانت لدى الفصائل المختلفة داخل لبنان وجهات نظر مختلفة حول اتفاقيات أوسلو، مما يجعل من الصعب تقديم موقف موحد[٢٨].

الخاتمة:

أتسم المشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط بالمفاوضات المعقدة والتعقيدات التاريخية، وكانت إحدى اللحظات المحورية التي تردد صداها في جميع أنحاء المنطقة هي التوقيع على اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣.

حددت اتفاقيات أوسلو، الموقعة بين دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، عملية مدتها خمس سنوات للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين بشأن العلاقات والترتيبات المستقبلية. ولم يُقال شيء عن النتيجة النهائية وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. ولم يتم الحديث أيضاً عن وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، أو حق العودة للاجئين، أو دولة القدس المستقبلية. واعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود، في حين اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل رسمي للفلسطينيين. وهذا الاعتراف غير المتكافئ ينبئ بالكثير عن اختلاف قوة الطرفين وقدرتهما على التأثير في أي حوار مستقبلي.

لم يعرف لبنان منذ الاستقلال سوى فترات قصيرة لم تتعرّض فيها السيادة اللبنانية وأعمال الدولة للعرقلة. فلقد كانت الدولة اللبنانية في الداخل عرضة لاحتجاجات بعض المجموعات، لاسيما أثناء الحرب الأهلية؛ وملغمة بالتدخلات الخارجية.

بعد النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني سنة ١٩٤٨، لجأ العديد من سكان المدن والقرى والأرياف الفلسطينية إلى دول الجوار؛ الأردن وسورية، والعراق، ومصر، والضفة الغربية، وقطاع غزة، ولبنان.

لم يكن لبنان من الدول الموقعة على اتفاقيات اوسلو. حيث كانت عبارة عن سلسلة من الاتفاقيات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تهدف إلى معالجة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر. رغم أن لبنان لم يكن طرفاً مباشراً فيها، إلا أن هناك عدة أسباب لعدم مشاركته بشكل مباشر في العملية أو التوقيع على الاتفاقيات.

يشكل لبنان جزءاً من سياق إقليمي معقد، وغالباً ما تتأثر قراراته السياسية بديناميكيات الشرق الأوسط الأوسع. في وقت اتفاقات أوسلو، كانت هناك مخاوف وخلافات بين الدول العربية بشأن العملية،أذ تأثر موقف لبنان بهذه الاعتبارات الإقليمية.

لم توفر اتفاقيات أوسلو حلاً شاملاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين. حيث كانت الحكومة اللبنانية حذرة بشأن أي اتفاق قد لا يعالج بشكل مناسب حقوق ووضع اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها.

كان لبنان حساساً بشأن الحفاظ على سيادته واستقلاله. وربما كان بعض المسؤولين اللبنانيين يشعرون بالقلق من أن المشاركة في عملية أوسلو يمكن أن تهدد سيادة لبنان أو تؤدي إلى تدخل خارجي في شؤونه الداخلية.

شهد لبنان صراعاً مع إسرائيل، بما في ذلك الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وظل الوضع متوتراً، وكانت هناك قضايا لم يتم حلها، مثل وضع مزارع شبعا ومرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل،والتي كانت لم يتم تناولها في اتفاقيات أوسلو.

يتمتع لبنان بنظام سياسي طائفي معقد، ويمكن أن تتأثر عملية صنع القرار بالديناميكيات السياسية الداخلية. ربما كانت لدى الفصائل المختلفة داخل لبنان وجهات نظر مختلفة حول اتفاقيات أوسلو، مما يجعل من الصعب تقديم موقف موحد.

استناداً إلى المعلومات التفصيلية المقدمة وتأثيرها على موقف لبنان من اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣،يمكن الاستنتاج أن لبنان كان لديه موقف حذر ودقيق. ورغم أنها لم ترفض اتفاقات أوسلو بشكل قاطع، إلا أنها أعربت عن تحفظات ومخاوف كبيرة. ويمكن وصف الموقف اللبناني بأنه: الحياد الحذر المرتبط بالمخاوف، اذ لم يؤيد لبنان اتفاقات أوسلو بشكل كامل، لكنه لم يرفضها بشكل قاطع أيضاً. حيث اتسم الموقف اللبناني بتوازن دقيق، مما يعكس التردد في التبني الكامل للاتفاقات بسبب مخاوف سيادية كبيرة و وعدم الرغبة في الإبحار في المشهد الإقليمي المعقد.

الهوامش

(١) إدوارد سعيد، أوسلو، سلام بلا ارض، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٥م، ص٦٢.

(٢) فاروق الشرع، الرواية المفقودة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥م، ص٤٥.

(٣) محمود عباس، طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، لبنان، بيروت ، ١٩٩٤م، ص٥٨.

(٤) أحمد أبو مطر ، أفق التحولات في الرواية العربية ، مؤسسة خالد شومان للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٣م، ص٧٦.

(٥) بشير شريف يوسف، فلسطين بين القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠١١م، ص٢١٧.

(٦) فهد خليل زايد، الحروب والتسويات بين الماضي و الحاضر، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠١١م، ص٣٠١.

(٧) أشرف صقر أبو الندا ، القضية الفلسطينية بقعة ضوء في واقع عربي مظلم، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ٢٠١٦م، ص٨٥.

(٨)وليد مبارك، مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو
ظبي، ٢٠٠٤، ص٣٢،

(٩) ابراهيم النجار ، لبنان وافاق المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩١، ص٣٦.

(١٠) حسن سيد أحمد أبو العينين، بنان دراسة في الجغرافيا الطبيعية، ط٢، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٠، ص٢٦.

(١١) نبيل خليفة، جيوبوليتيك لبنان، ط٣، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص٥٢.

(١٢) نبيل خليفة، المصدر السابق، ص٥٣.

(١٣) ديفد فرومكين، نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الاوسط، تحقيق: منذر الحايك، دار اصدارات، بيروت، ١٩٩٠، ص٩٦.

(١٤) ديفد فرومكين، المصدر السابق، ص٩٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص٩٨.

(١٦) نواف سلام ،التجربة السياسية اللبنانية ، مجموعة مؤلفين، عن كتاب النظام السياسي العربي والديمقراطية ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠١، ص١١٤. .

(١٧) تقرير المنظمة الدولية لحقوق الانسان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٠، ص١٥٩.

(١٨) اشرف صقر ابو الندا، المصدر السابق، ص٩٢.

(١٩) آلان غريش، دومنيك فيدال: أألبواب المائة للشرق الاوسط، ت: ميشال كرم، دار الفرابي، بيروت، ٢٠١٠م، ص٦٨.

(٢٠) ليلى الحر، الفلسطينيون في لبنان، ط٢، دار النهار، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٧.

(٢١) سليم الحص، لبنان على عتبة المجهول، مجلة المستقبل العربي، السنة٣٠ ، العدد ٣٤٧ ، كانون الثاني ٢٠٠٨ ، ص ٦
.

(٢٢) هناء صوفي، لبنان والاتفاقيات الدولية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ٧، ٢٠٠٨، ص٥١.

(٢٣) حسن نافعة، القضية الفلسطينية والمجتمع الدولي، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤، ص٦٣.

(٢٤) جان جورج دانيال، الاتفاقيات العربية الاسرائيلية، ج٢، دار نويلس، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٦٣.

(٢٥) جان جورج دانيال، المصدر السابق، ص١٦٥.

(٢٦) طاهر شاش، التسوية النهائية، ج٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٧٤.

(٢٧) ريتشارد فولك، "أوسلو: منظور تاريخي قانوني،" في اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣-٢٠١٣: تقييم نقدي، ت: محمد عمر، مطبعة الجامعة الأمريكية ، القاهرة، ٢٠١٧م، ص١٥٧.

(٢٨) ريتشارد فولك، المصدر السابق، ص١٥٨.

المصادر:

١. ابراهيم النجار ، لبنان وافاق المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩١.

٢. أحمد أبو مطر ، أفق التحولات في الرواية العربية ، مؤسسة خالد شومان للنشر والتوزيع،الاردن، ٢٠٠٣م.

٣. إدوارد سعيد، أوسلو، سلام بلا ارض، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٥م.

٤. أشرف صقر أبو الندا ، القضية الفلسطينية بقعة ضوء في واقع عربي مظلم، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ٢٠١٦م.

٥. آلان غريش، دومنيك فيدال: ألبواب المائة للشرق الاوسط، ت: ميشال كرم، دار الفرابي، بيروت، ٢٠١٠م.

٦. بشير شريف يوسف، فلسطين بين القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠١١م.

٧. تقرير المنظمة الدولية لحقوق الانسان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٠.

٨. جان جورج دانيال، الاتفاقيات العربية الاسرائيلية، ج٢، دار نويلس، بيروت، ٢٠٠٠م.

٩. حسن سيد أحمد أبو العينين، بنان دراسة في الجغرافيا الطبيعية، ط٢، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٠.

١٠. حسن نافعة، القضية الفلسطينية والمجتمع الدولي، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٤.

١١. ديفد فرومكين، نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الاوسط، تحقيق: منذر الحايك، دار اصدارات، بيروت، ١٩٩٠.

١٢. ريتشارد فولك، "أوسلو: منظور تاريخي قانوني،" في اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣-٢٠١٣: تقييم نقدي، ت: محمد عمر، مطبعة الجامعة الأمريكية ، القاهرة، ٢٠١٧م.

١٣. سليم الحص، لبنان على عتبة المجهول، مجلة المستقبل العربي، السنة٣٠ ، العدد ٣٤٧ ، كانون الثاني ٢٠٠٨.

١٤. طاهر شاش، التسوية النهائية، ج٢، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٥. فاروق الشرع، الرواية المفقودة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٥م.

١٦. فهد خليل زايد، الحروب والتسويات بين الماضي و الحاضر، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ٢٠١١م.

١٧. ليلى الحر، الفلسطينيون في لبنان، ط٢، دار النهار، بيروت، ١٩٨٠.

١٨. محمود عباس، طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، لبنان، بيروت ، ١٩٩٤م.

١٩. نبيل خليفة، جيوبوليتيك لبنان، ط٣، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١١.

٢٠. نواف سلام ،التجربة السياسية اللبنانية ، مجموعة مؤلفين، عن كتاب النظام السياسي العربي والديمقراطية ، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠١.

٢١. هناء صوفي، لبنان والاتفاقيات الدولية، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ٧، ،٢٠٠٨.

٢٢. وليد مبارك، مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٤م .